كلمة فخامة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية ألقاها بالنيابة عنه دولة الرئيس حامد القروي، الوزير الأول،الجمهورية التونسية

بسم الله الرحمن الرحيم

يشرفنى أن اتلو عليكم كلمة سيادة الرئيس زين العابدين بن على رئيس الجمهورية التونسية، فى مؤتمر القمة العالمى للتغذية. فقد كان بوده أن يكون معكم فى هذه المناسبة المتميزة، الا أن التزامات سابقة لم تمكّن سيادته من ذلك.

أصحاب الجلالة والفخامة والمعالى،
حضرات السيدات والسادة،

يسعدنى أن أتوجه من أعلى هذا المنبر، بعبارات التقدير والتهنئة للسيد: "رومانو برودي"، رئيس مجلس الوزراء الايطالى، لانتخابه رئيسا لمؤتمرنا. ونحنن واثقون أن مايتميز به من دراية وتجربة وحكمة، سيكون خير ما يساعدنا على انجاح أشغالنا، وتحقيق الأهداف الانسانية التى نسعى اليها بعقد هذه القمة.

كما يطيب لى أن أتحدّث من روما، المدينة العريقة التى تربطها بتونس علاقات تاريخية وروابط صداقة وثيقة. وهى فرصة نتقدم فيها بخالص التحية للسيد "جاك ضيوف" (Jacques Diouf) المدير العام للمنظمة الأممية للأغذية والزراعة، منوها بالعمل المتميز الذى يقوم به على رأس هذه المنظمة، والجهود الكبيرة التى بذلها هو وأعضاده لتنظيم المؤتمر.

السيد الرئيس،
حضرات السيدات والسادة،

ان الانسانية تشهد اليوم من التحولات أعمقها فى كل المجالات، بتقدم العلوم والتقنيات وامكانيات التطور الهائلة فى كافة قطاعات الحياة. الا أن ذلك لم يمنع وجود قرابة المليار من البشر فى وضع متردّ من الخصاصة والجوع والمرض، بمناطق مختلفة من العالم، تعانى من الفقر والحروب والأزمات، وترزح تحت أعباء المديونية وأثقال التخلف.

انها قطيعة وتمايز بين البشر على المستوى الكونى، لا يليقان بالانسانية وهى على أبواب القرن الحادى والعشرين، ويتناقضان مع القيم والمبادئ التى انبنى عليها الضمير الانسانى عبر الحضارات على مر التاريخ.

ان الحق فى الغذاء لكل فرد مرتبط بحقه فى الحياة، وهو من حقوق الانسان الأساسية. وان تأمينه من أوكد واجبات الدولة فى المجتمع الواحد، ومن اولى مقومات التضامن والتعاون فى المجتمع الدولى. وقد كنا دعونا من أعلى منبر هذه المنظمة بروما سنة ١٩٩١، الى وضع ميثاق دولى تضامنى يقضى على شبح المجاعة بصفة نهائية فى العالم.

ونحن متفائلون اليوم، لما يحدو هذا المؤتمر من عزم على التوفق الى وضع خطة عمل دولية فى هذا المجال، بما يجسّم المبادئ المشتركة والقيم التى تجمعنا، للخروج بذلك الجزء الهام من البشرية من الوضع المأساوى الذى تعيشه.

وانّ أملنا معقود على انطلاق نمط جديد من التعاون الدولى لمعالجة هذا الوضع، يمكّن الدول الفقيرة والنامية من تجاوز صعوباتها الاقتصادية وأوضاعها الاجتماعية، ويساعد على الحدّ من الصراعات والحروب المنتشرة هنا وهناك، مثل ما هو الحال فى منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية، حيث يموت آلاف اللاجئين والمشردين جوعا ومرضا.

حضرات السيدات والسادة،

ان تجربة بلادنا منذ التغيير سنة ١٩٨٧، بعد أن كانت فى وضع اقتصادى واجتماعى شديد التأزم، بينت لنا أنّ الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تبقى منقوصة المفعول اذا لم تُستكمل بالعمل التضامنى وروح التآزر والتكاتف بين مكونات المجتمع وأفراده.

وقد مكنتنا تلك الاصلاحات من تطوير نظامنا السياسى تكريسا للديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان، والارتقاء بنظامنا التربوى والصحى والسكنى، بما حقق نشر التعليم وشرّع اجباريته ومكّن التونسيين والتونسيات من تغطية صحية شاملة تراجعت بها نسبة الوفيات عند الولادة الى ما دون الثلاثين فى الألف، وامتد أمل الحياة الى ما يفوق ٧١ عاما. كما ارتفعت نسبة العائلات التى تملك المسكن الذى تقطنه الى أكثر من ٨٠ فى المائة. وتراجعت نسبة الفقر الى ما يقارب ٦ فى المائة سنة ١٩٩٥ بعد أن كانت تبلغ ضعف ذلك سنة

١٩٨٥. وهى مؤشرات اقترن تطورها بما تمّ انجازه على المستوى الاقتصادى من تحرير للمبادرة، ودفع للانتاج الصناعى والزراعى، وتنشيط للتشغيل وتطوير للتكوين المهنى.

وقناعتنا راسخة أنّ هذا العمل التنموى الشامل على مستوى المسارين الاقتصادى والاجتماعى، بنتائجه المشجعة، على مستوى نسبة النمو التى بلغ معدلها خلال السنوات الأربع الماضية ما يقارب ٥ فى المائة، وغيرها من المؤشرات، انما يكتمل ويصبح مستديما، اذا تمكنا من تفادى تطور المجتمع على سرعتين، وتأمينه ضد الاقصاء والتهميش، فهى تمثل مصادر القطيعة ومهد الفقر والجوع والتوتّر.

لذلك عملنا على استنهاض وازع الخير المتجذر فى شعبنا وثقافتنا. وبعثنا صندوق التضامن الوطنى سنة ١٩٩٣، الذى يجمع التبرعات الطوعية من الأفراد والمؤسسات ومحبى الخير من أصدقاء تونس بالخارج، وتدعمه الدولة، لتمويل المرافق الأساسية وتوفير مقومات الحياة الكريمة لسكان المناطق الضعيفة. تلك المناطق التى لا يمكن ادراجها فى البرامج العادية للاستثمار والتمويل. وقد حقق هذا البرنامج نجاحا مهما باعطاء دفع كبير للتضامن الوطنى، مكننا من تغطية ما يقارب نصف تلك المناطق الضعيفة خلال السنوات الثلاث الماضية. ونحن عازمون على استكمال البقية قبل موفى سنة ٢٠٠٠.

السيد الرئيس،
حضرات السيدات والسادة،

انّ العالم أحوج ما يكون اليوم، لمثل التضامن وقيمه، لتأمين الغذاء لكل فم. وان للدول الغنية واجبا خاصا فى هذا المجال، لما تتوفر عليه من امكانيات تكنولوجية، وتحكّم فى الانتاج الزراعى، ودورا متأكدا فى مساعدة الدول الفقيرة والنامية على تحقيق الاكتفاء الذاتى فى هذا المجال الحيوى.

ولا يمكن لهذا الهدف الانسانى أن يتحقق على المستوى الكونى، اذا لم يتم اعتماد قدر من النسبية فى تطبيق مقاييس الربح والجدوى بالنسبة الى المبادلات فى قطاع المواد الغذائية، خصوصا الأساسية منها فى اطار التجارة العالمية.

ومن الضرورى أيضا أن يستهدف التعاون الدولى تسهيل نقل التكنولوجيا وتطويعها، وتوفير الاستثمارات الضرورية للرفع من الانتاج الغذائي فى كل بلدان العالم، حسب قاعدة الامتيازات الطبيعية المقارنة.

ان ذلك هو جوهر السياسة التضامنية السليمة المستديمة. وان من المفارقات اللفظية فى عالمنا اليوم أن ننعت المواد الزراعية الغذائية، بالسلاح الأخضر، فننعت مصدر الحياة بوسيلة الموت والدمار.

السيد الرئيس،
حضرات السيدات والسادة،

ان تونس الخضراء، بلد التسامح والتفتح والتضامن، اذ تؤكد من أعلى منبر هذه القمة، تعلقها بحقوق الانسان فى رؤيتها الشاملة المتكاملة، تجدد التزامها بمبادئ التضامن الدولى فى هذا المجال، وسعيها الدائم الى الاسهام من موقعها فى كل ما يخفف آلام الانسان حيثما كان.

كما تجدّد عزمها على العمل فى نطاق المنظمة الأممية للتغذية والزراعة، وعلى المستوى الأممى عامة والاقليمى، على انجاح خطة العمل التى ستنبثق عن أشغال مؤتمرنا، وتجسيم المبادئ التى سينتهى اليها الاعلان الختامى للقمة.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير الانسان

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.